

Distr.: General
22 July 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

الدورة الرابعة والثمانون

جنيف (سويسرا)، 3-7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

موجز

في عام 2021، ورغم استمرار أثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وما يتصل به من قيود على السفر، تعافى التعاون التقني لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من صدمة الجائحة بشكل ملحوظ. وحقت كل من الموارد الخارجة عن الميزانية والنفقات العامة مستويات عالية جديدة. وزاد مجموع التمويل المقدم إلى الصناديق الاستثمارية للأونكتاد للتعاون التقني بمعدل 54 في المائة ليصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق وهو 51,2 مليون دولار، وذلك بفضل الدعم المعزز المقدم من أربعة مصادر رئيسية للتمويل. وكنتيجة ملموسة للمشاركة الفعلية للأونكتاد في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بلغت الأموال التي حشدت لأول مرة من خلال آليات التمويل المدرجة في إطار مبادرة "توحيد الأداء" 1,8 مليون دولار.

وارتفع مجموع نفقات التعاون التقني للأونكتاد بنسبة 33,5 في المائة، ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 46,8 مليون دولار. وخصص واحد وأربعون في المائة من مجموع أنشطة التعاون التقني المنجزة، أو 19,1 مليون دولار، لدعم أقل البلدان نمواً، بزيادة قدرها 22 في المائة مقارنة بالنفقات في عام 2020. وظل النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي يحتلان المركزين الأولين في مجال التعاون التقني للأونكتاد، حيث تبوأَت التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي المرتبة الثالثة، لأول مرة، في ترتيب المنتجات من مجموعة أدوات الأونكتاد لعام 2020: تحقيق النتائج، الطبعة الثالثة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات A.20.II.D.5، جنيف).

وفي عام 2021، واصل الأونكتاد إيلاء الأولوية للمساعدة التقنية المتعلقة بكوفيد-19، ودعم البلدان النامية للتعافي بشكل أفضل من الجائحة وبناء قدرتها على الصمود في وجه الأزمات والصدمات المستقبلية. وأدرج الأونكتاد بفعالية طرائق التنفيذ الرقمي في تنفيذ أنشطة التعاون التقني واستخدم تكنولوجيات جديدة لتعزيز فعالية تعاونه التقني وكفاءته واستدامته.



وعلاوة على ذلك، بذل الأونكتاد جهوداً متواصلة لزيادة تعزيز التعاون فيما بين الشعب وفيما بين الوكالات، وإدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أنشطة التعاون التقني، وتعزيز الإدارة القائمة على النتائج. وعلى وجه الخصوص، أُحرز تقدم كبير في نشر الحل المتكامل للتخطيط والرصد والإبلاغ داخل الأمانة.

مقدمة

- 1- أُعد هذا التقرير من أجل تيسير الاستعراض السنوي الذي يجريه مجلس التجارة والتنمية لسياسات أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد. وسيقدّم هذا التقرير إلى الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي بغرض استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في الفقرة 220 من اتفاق أكرافا وسلسلة من المقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية من عام 2008 إلى عام 2021. ويوصى مجلس التجارة والتنمية، في هذه المقررات، بإيجاد تفاعل أكثر تنظيماً بين أمانة الأونكتاد والجهات المستفيدة والمانحة المحتملة في إطار الفرقة العاملة التي تشكل آلية التشاور الرئيسية بين الدول الأعضاء بشأن جميع قضايا التعاون التقني.
- 2- وترد في هذا التقرير لمحة عامة عن أنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها الأونكتاد وتمويلها خلال عام 2021. ويُقدم تحليلاً للاتجاهات الرئيسية في تمويل هذا التعاون وتنفيذه ويُبرز الإجراءات الرئيسية التي اتخذها الأونكتاد من أجل تحسين هيكل التعاون التقني وأدائه. ويقدم أيضاً بعض الأمثلة الجيدة والدروس المستفادة. وينتهي التقرير باستنتاجات ومقترحات من أجل المضي قدماً.
- 3- وفي إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، واصل الأونكتاد الدعوة إلى دمج الوكالات غير المقيمة في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على الصعيد القطري، وإلى زيادة التأكيد على دور المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال التجارة والمجالات ذات الصلة بالتجارة.

أولاً- مصادر التمويل

- 4- تُموّل أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد من مصدرين رئيسيين هما:
 - (أ) تمويل الصناديق الاستثمارية، ويشير إلى الموارد المالية المقدمة لصناديق الأونكتاد الاستثمارية منفرادى الحكومات، والاتحاد الأوروبي، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، ومن مانحين من القطاعين الخاص والعام؛
 - (ب) برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية.
- 5- ويشمل التمويل الإجمالي للصناديق الاستثمارية المساهمات التي يتلقاها الأونكتاد في إطار مبادرة "توحيد الأداء" لدعم البرامج المشتركة التي تنفذها المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية. ونظراً لأهمية المجموعة المشتركة بين الوكالات في إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل دعم خطة عام 2030 للتنمية المستدامة دعماً أفضل، يستعرض الفرع جيم من الفصل الأول تحديداً المعلومات المتعلقة بوصول الأونكتاد إلى آليات التمويل في إطار مبادرة "توحيد الأداء". والمساهمات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين غير مدرجة في موارد الصناديق الاستثمارية للأونكتاد، وإنما هي معروضة بشكل منفصل في الفرع دال من الفصل الأول.

ألف- موارد الصناديق الاستثمارية

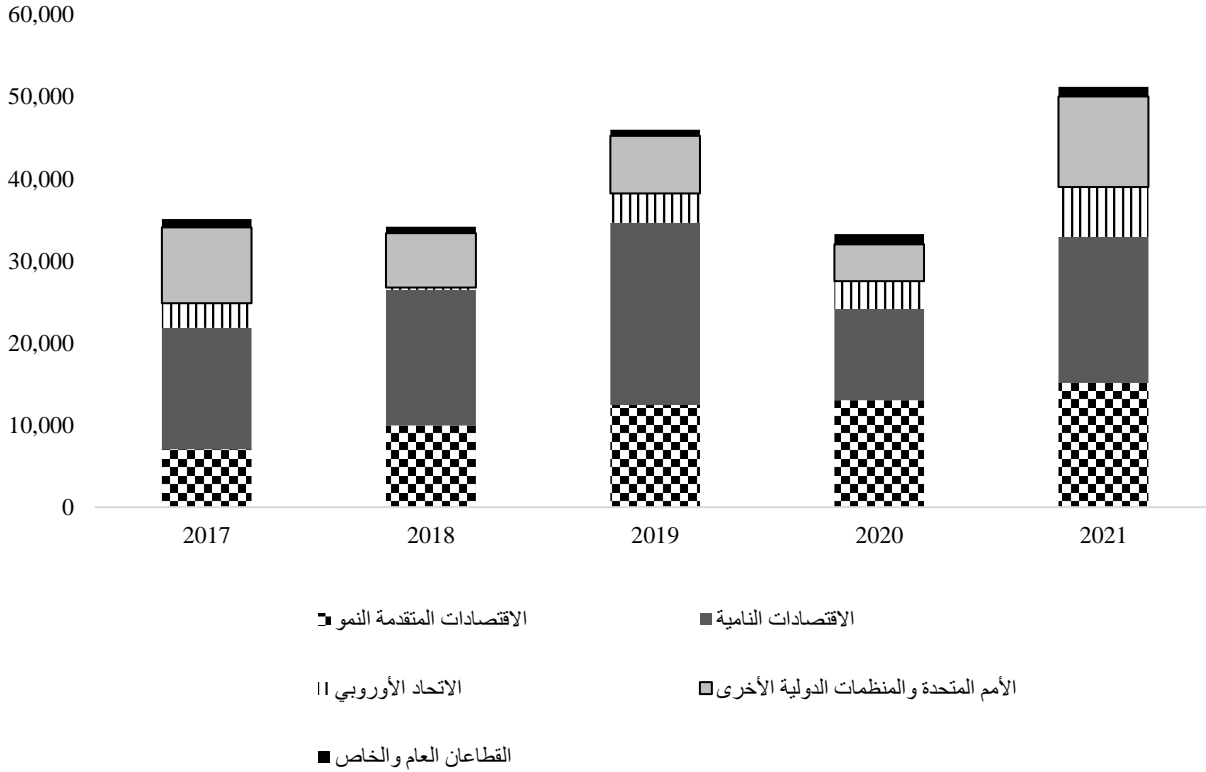
- 6- لا يزال التمويل الطوعي للصناديق الاستثمارية، بوصفه مصدراً أساسياً لتمويل التعاون التقني للأونكتاد، يتسم بتقلب شديد. فبعد انخفاض إجمالي تمويل الصناديق الاستثمارية للأونكتاد إلى 33,3 مليون دولار في عام 2020 بسبب تأثير جائحة كوفيد-19، ارتفع إلى مستوى تاريخي بلغ 51,2 مليون دولار في عام 2021، مسجلاً زيادة مذهلة بنسبة 54 في المائة (الشكل 1). وقد عززت مصادر التمويل الرئيسية

الأربعة - الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية، والاتحاد الأوروبي، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى - دعمها لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد في عام 2021⁽¹⁾.

الشكل 1

مصادر موارد الصناديق الاستثمارية للأونكتاد، 2017-2021

(بآلاف الدولارات)



ملاحظات: لا يشمل المجموع المساهمات المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين. ويعتمد جزء كبير من التمويل الوارد من الاقتصادات النامية على التمويل الذاتي ويمكن أن يتأتى، على سبيل المثال، من عائدات القروض أو الهيئات المقدمة من المؤسسات المالية الدولية للأنشطة في البلدان التي قدمت التمويل (انظر TD/B/WP/317/Add.2، الجدول 15). ويتم مراجعة المساهمات من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية للفترة 2017-2020 وفقاً للتصنيف الجديد.

7- وزادت مساهمات الاقتصادات المتقدمة النمو في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد للسنة الرابعة على التوالي لتصل إلى 15,1 مليون دولار في عام 2021، بزيادة قدرها 16 في المائة مقارنة بعام 2020 وتمثل 30 في المائة من مجموع التمويل الطوعي. ومن أصل 15,1 مليون دولار، قدمت أربعة اقتصادات متقدمة النمو 0,48 مليون دولار (أو 3 في المائة) كتمويل ذاتي لمشاريع في اقتصاداتها. وكانت ألمانيا وسويسرا وهولندا ونيوزيلندا البلدان المتقدمة النمو الأربعة الأولى الأكثر مساهمة في عام 2021، حيث ساهمت

(1) الغرض من تصنيف الاقتصادات حسب الحالة الإنمائية هو التيسير الإحصائي ولا يعبر عن حكم بشأن المرحلة التي بلغها بلد معين أو مجال معين في عملية التنمية. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2021، لم تعد الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة تعتمد المناطق النامية والمناطق المتقدمة النمو في الرموز الموحدة للبلدان والمناطق لأغراض الاستخدام الإحصائي، ولكن يمكن الاستمرار في تطبيق التصنيف. وفي التصنيف الذي يطبقه الأونكتاد، تشكل جمهورية كوريا جزءاً من مجموعة البلدان المتقدمة النمو (على النحو المسجل في الدورة الثامنة والستين لمجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد (انظر TD/B/68/3)؛ وللإطلاع على مزيد من المعلومات، انظر قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد، وتصنيفاته.

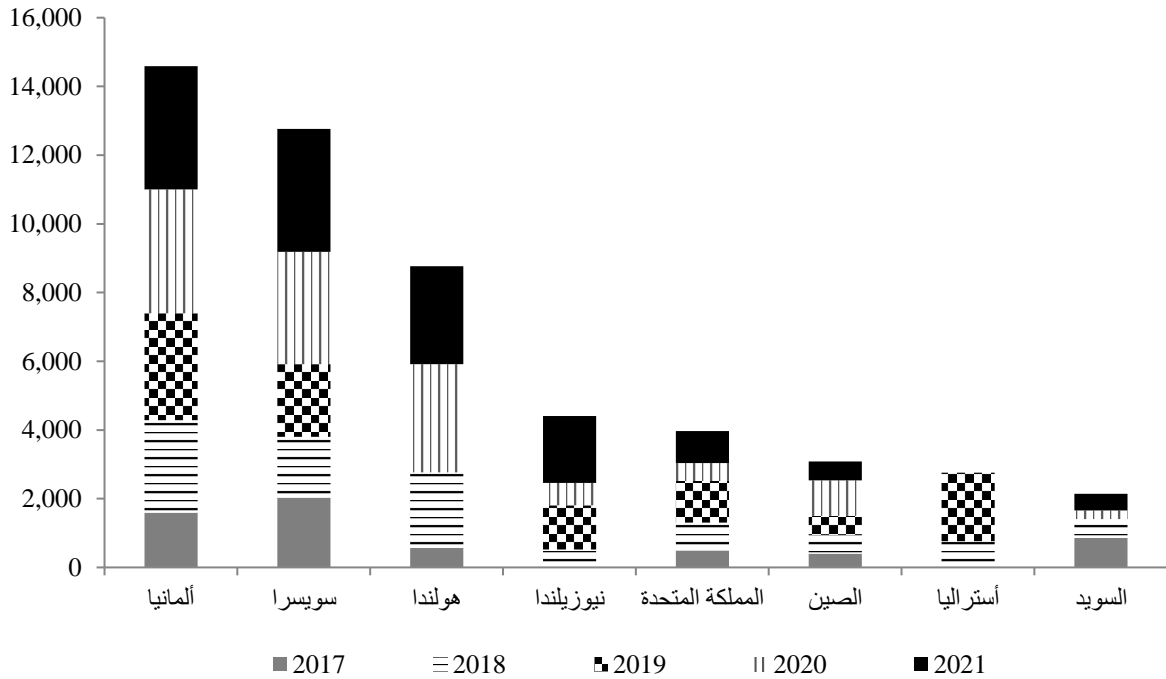
كل من ألمانيا وسويسرا بما يقارب 3,6 ملايين دولار في التعاون التقني للأونكتاد. وشكلت مساهمات هذه البلدان الأربعة كلها نسبة 79 في المائة من مجموع مساهمات الاقتصادات المتقدمة النمو في الأونكتاد.

8- ومن حيث مجموع المساهمات المتراكمة على مدى الأعوام الخمسة الماضية، كانت ألمانيا وسويسرا وهولندا إلى حد كبير أكبر البلدان المانحة من بين البلدان المتقدمة النمو، إذ ساهمت كل منها مساهمة تتراوح بين 10 ملايين دولار و15 مليون دولار (الشكل 2). وتلتها نيوزيلندا التي سجلت مساهمات متراكمة بلغت قيمتها 4,4 ملايين دولار. وفي عام 2021، وجهت المساهمات من الاقتصادات المتقدمة أساساً نحو مجالات من قبيل التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ وإدارة الجمارك وتحديثها؛ وإدارة الديون؛ وتيسير التجارة؛ والتجارة المستدامة والبيئة؛ والاستثمار من أجل التنمية؛ والتدابير غير الجمركية؛ وبرنامج التدريب من أجل التجارة.

9- وارتفع التمويل الوارد من الاقتصادات النامية من أدنى مستوى له حيث كان يبلغ 11,1 مليون دولار في عام 2020 إلى 17,8 مليون دولار في عام 2021، بزيادة قدرها 6,7 ملايين دولار أو 60 في المائة. ويعزى الانتعاش إلى حد كبير إلى مساهمة قدرها 5,1 ملايين دولار قدمها العراق لتنفيذ مشروع النظام الآلي لإدخال البيانات الجمركية ومراقبتها وإدارتها (النظام الآلي للبيانات الجمركية) لتحديث الجمارك في العراق. وبالتالي، ارتفعت حصة الاقتصادات النامية من مجموع موارد الصناديق الاستثمارية من 33 في المائة عام 2019 إلى 35 في المائة عام 2021.

الشكل 2

مساهمات البلدان المتقدمة والبلدان النامية المانحة الرئيسية المتراكمة (بآلاف الدولارات)



10- ويجدر بالإشارة أن 93 في المائة من التمويل المقدم من الاقتصادات النامية خصص للأنشطة المضطلع بها في اقتصاداتها، وذلك أساساً لتنفيذ برنامجي النظام الآلي للبيانات الجمركية (84 في المائة) ونظام إدارة الديون والتحليل المالي (6 في المائة). وخصصت نسبة أربعة في المائة من التمويل الوارد من البلدان النامية (0,7 مليون دولار) لدعم التعاون التقني للأونكتاد الذي ستستفيد منه اقتصادات نامية أخرى. وضمن هذه الفئة، ظلت الصين أكبر مساهم بمساهمة بلغت 0,55 مليون دولار، أي بنفس المساهمة التي

ساهمت بها في عامي 2019 و2018. أما في المائة الباقية فساهمت بها بربادوس (0,5 مليون دولار) لاستضافة الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وكان حوالي ثلث إجمالي تمويل الصناديق الاستثمارية في عام 2021 تمويلاً ذاتياً للمشاريع في الاقتصادات التي وفرت هذا التمويل.

11- وتزايدت مساهمات المفوضية الأوروبية بمعدل 78 في المائة من 3,4 ملايين دولار في عام 2020 إلى 6,1 ملايين دولار في عام 2021. وأسهم ذلك في ارتفاع حصتها من مجموع موارد الصناديق الاستثمارية من 10 في المائة في عام 2020 إلى 12 في المائة في عام 2021. وكانت المساهمات موجهة أساساً لدعم تحديث الجمارك، بما في ذلك مشروع جديد بعنوان "تحسين الجمارك والتجارة في جزر المحيط الهادئ (IMPACT)" والبرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لأنغولا، إضافة إلى تدابير غير جمركية ومشاريع لإدارة الديون والإحصاءات. وأسهم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه معاً بمبلغ 14 مليون دولار لفائدة الأونكتاد، وهو ما يمثل نسبة 27 في المائة من مجموع موارد الصناديق الاستثمارية للأونكتاد.

12- وانتعشت المساهمات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى انتعاشاً قوياً، من 4,5 ملايين دولار في عام 2020 إلى 11 مليون دولار في عام 2021، بزيادة قدرها 146 في المائة، ويعزى ذلك أساساً إلى الزيادة الملحوظة في المساهمات المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصتها من مجموع موارد الصناديق الاستثمارية ارتفاعاً كبيراً من 13 في المائة في عام 2020 إلى 22 في المائة في عام 2021. وضمن هذه الفئة، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والعلامة التجارية لشرق أفريقيا، ومكتب الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، من أكبر المساهمين في عام 2021، حيث ساهم كل منها في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد بما يتراوح بين مليون دولار ومليون دولار.

13- وفي عام 2021، بلغ التمويل المقدم من القطاعين الخاص والعام 1,2 مليون دولار، مسجلاً بذلك تراجعاً بنسبة 4 في المائة عن مساهمات عام 2020، ولكنه مع ذلك فاق بمعدل 19 في المائة متوسط التمويل في فترة الخمس سنوات الفاصلة بين عامي 2017 و2021. وبالتالي، انخفضت حصته من مجموع موارد الصناديق الاستثمارية من 4 في المائة عام 2020 إلى 2 في المائة عام 2021. ودعمت هذه المساهمات عدة مشاريع، بما في ذلك مشروع يتعلق بنظام قائم على تقنية سلسلة الكتل لتسوية المنازعات عبر الإنترنت، تموله مجموعة طريق الحرير الصينية؛ ومشاريع متعلقة بتدابير غير جمركية لجمع البيانات وتحديثها في اقتصادات مختارة من اقتصادات منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ يمولها المعهد الوطني العالي للدراسات السياسية في اليابان؛ ومشاريع تدريب في مجال الموانئ في إطار برنامج التدريب من أجل التجارة بتمويل من هيئات الموانئ في عدة بلدان⁽²⁾.

باء - برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية

14- تدرج موارد الميزانية العادية للأمم المتحدة المخصصة لأنشطة التعاون التقني في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية، وتردُ تباعاً في البابين 23 و35 من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. وفي عام 2021، زادت النفقات في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية بنسبة 76 في المائة لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 6,7 ملايين دولار، مما أدى إلى زيادة

(2) تعتبر المساهمات المقدمة من مؤسسة الخبرة الفرنسية مساهمات من فرنسا في هذا التقرير، ولا تحسب كمساهمات من القطاع العام.

الحصة المقابلة من مجموع نفقات التعاون التقني من 11 في المائة في عام 2020 إلى 14 في المائة في عام 2021.

15- وتزايدت النفقات في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني في عام 2020 من 1,46 مليون دولار إلى 1,80 مليون دولار، مسجلة بذلك زيادة قدرها 24 في المائة في عام 2021، وخصّصت أساساً للخدمات الاستشارية والتدريب. ومثلما كان عليه الحال في الماضي، استخدمت أساساً الموارد ذات الصلة بالتدريب في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني لتمويل دورة الأونكتاد الدراسية بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالخطة الاقتصادية الدولية، التي تُعرف باسم الدورات المقررة في الفقرة 166. وفي عام 2021، عُقدت بنجاح دورتان تدريبيتان إقليميتان (واحدة لبلدان أوروبا الشرقية، وأخرى لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، إضافة إلى ثماني دورات دراسية قصيرة للمندوبين الموجودين في جنيف.

16- وحساب التنمية برنامج هام من برامج الأمانة العامة للأمم المتحدة يُعنى بتنمية القدرات. ويساهم في تحفيز الخبرة الفنية المعيارية والتحليلية لعشرة كيانات مشرفة على التنفيذ تابعة للأمانة العامة، بما في ذلك الأونكتاد، لتنفيذ أنشطة التعاون التقني في الميدان. وفي عام 2021، بلغت النفقات في إطار 26 مشروعاً من مشاريع حساب التنمية 4,9 ملايين دولار (انظر TD/B/WP/317Add.2، الجدول 11)، أي أكثر من ضعف النفقات في عام 2020. وساهم في هذه الزيادة إلى حد كبير تنفيذ أربعة مشاريع مشتركة قصيرة الأجل للتصدي لجائحة كوفيد-19.

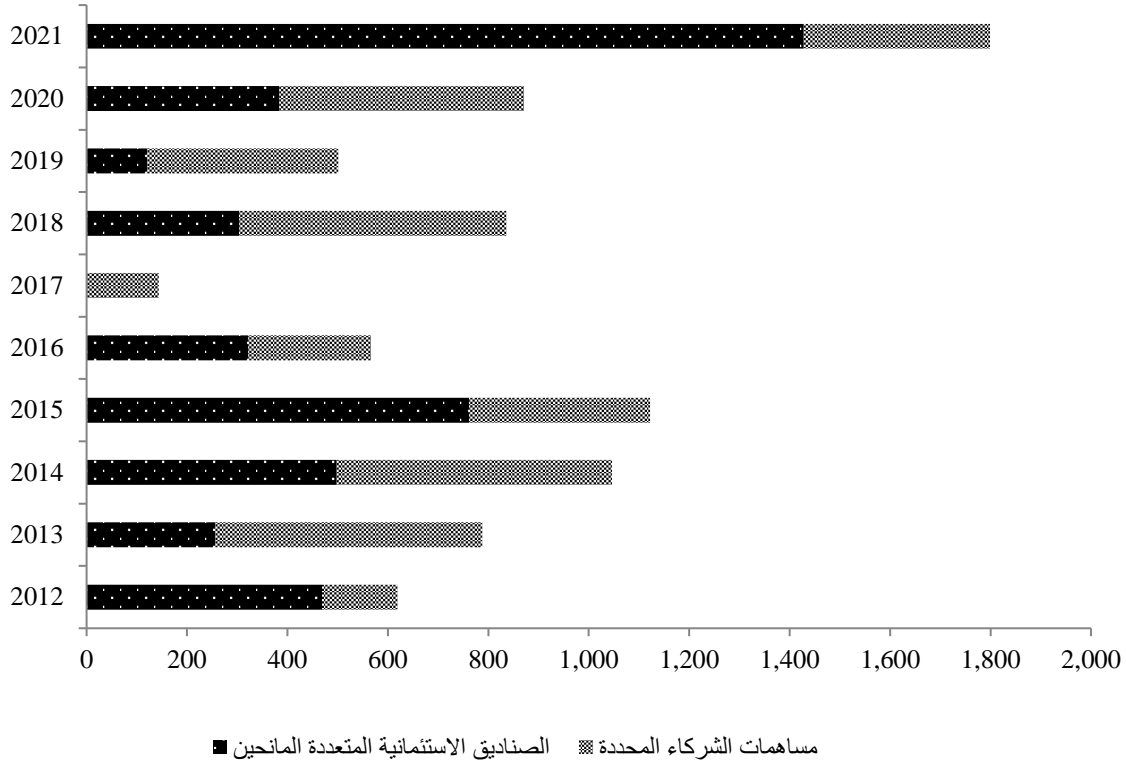
17- وفي إطار الشطر 15 الجديد من حساب التنمية، أقرت اللجنة التوجيهية لحساب التنمية ثلاثة مشاريع للأونكتاد تبلغ ميزانيتها الإجمالية 2,35 مليون دولار، وهو ما يمثل 15 في المائة من مجموع غلاف تمويل حساب التنمية. وتركز هذه المشاريع على قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب والإبلاغ عنه، ودعم التقدم الاقتصادي الهيكلي نحو الخروج من وضع أقل البلدان نمواً وما بعده، والتنسيق والتيسير المبكرين لشحنات الإغاثة من خلال النظام الآلي لشحنات الإغاثة في حالات الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك الأونكتاد مشاركة فعلية في مشروع مشترك بشأن قياس وكبح التدفقات المالية غير المشروعة، تقوده اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويُتوقع أن يبدأ تنفيذ هذه المشاريع في عام 2023 بعد موافقة الجمعية العامة على ميزانية حساب التنمية.

جيم - مساهمات الشركاء المحددة والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين لدعم البرامج المشتركة للمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية

18- المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التي أُعلن عنها في نيسان/أبريل 2008 هي آلية مشتركة بين الوكالات مُخصصة لتنسيق عمليات التجارة والتنمية على الصعيد القطري. وتشمل المجموعة، التي يقودها الأونكتاد، 15 وكالة مقيمة وغير مقيمة من وكالات الأمم المتحدة. وعلى مر السنين، أصبحت المجموعة المشتركة بين الوكالات آلية معترف بها داخل منظومة الأمم المتحدة لاقتراح نهج متسق بشأن قضايا التجارة والتنمية.

19- وتضع المجموعة المشتركة بين الوكالات حلولاً شاملة، بطرق منها صياغة توصيات سياساتية مشتركة وتصميم برامج مشتركة على الصعيد القطري من أجل التنفيذ الفعال للتوصيات السياساتية. وقد ساهمت مساهمة ملموسة ومباشرة في عملية إصلاح الأمم المتحدة من خلال تنسيق العمليات المشتركة بين الوكالات في بلدان محددة، ومن خلال الاستعانة بآليات مبتكرة للتمويل المُجمّع من قبيل مساهمات الشركاء المحددة والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين التي يديرها مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الشكل 3

وصول الأونكتاد إلى آليات التمويل في مبادرة توحيد الأداء
(بآلاف الدولارات)

-1 مساهمات الشركاء المحددة

20- مساهمات الشركاء المحددة هي مساهمات مباشرة لوكالة أو أكثر تقدمها جهة مانحة أو أكثر لدعم العمليات المشتركة بين الوكالات. وفي عام 2021، واصل الأونكتاد تعزيز الشراكات الثنائية داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك تعاونه مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وهي شريك رئيسي للمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية. وتلقى الأونكتاد اعتماداً قدره 370 588 دولاراً من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لمواصلة مشروع مشترك في موزامبيق بشأن بناء القدرة التنافسية للصادرات، وُضِع بالتعاون الوثيق مع مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة. ومن المتوقع محاكاة أفضل الممارسات الناشئة عن التعاون بين الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ووكالات المجموعات المشتركة بين الوكالات الأخرى عند تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

-2 الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين

21- تعد الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين آليات للتمويل المجمع يديرها الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتتنظم في هيكل يشمل ممثلين من منظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والجهات المانحة. وتهدف الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، التي صُممت استناداً إلى المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إلى تكملة الموارد الفردية للوكالات.

22- وفي عام 2021، تلقى الأونكتاد اعتماداً سنوياً قيمته 221 945 دولاراً من صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة لجمهورية تنزانيا المتحدة دعماً لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2016-2021. كما تلقى اعتماداً بقيمة 825 000 دولار من صندوق استثماري متعدد المانحين تم إنشاؤه لدعم برنامج الاقتصاد الرقمي في منطقة المحيط الهادئ واعتماد قدره 139 100 دولار من الصندوق المشترك للتنمية المستدامة من أجل مشروع مشترك في مصر. وأخيراً، تلقى الأونكتاد اعتماداً قدرها 241 730 دولاراً لمشاركته في الصندوق الاستثماري الخاص لأفغانستان.

23- وشهدت الموارد التي عبأها الأونكتاد من خلال الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين ارتفاعاً حاداً حيث بلغت 1,4 مليون في عام 2021 (الشكل 3)، وهو أعلى مستوى لها منذ إنشاء المجموعة المشتركة بين الوكالات. وهذا ما يؤكد الدور المتزايد للصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين في دعم إصلاح الأمم المتحدة من أجل التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

دال- تمويل الموظفين الفنيين المبتدئين

24- بالإضافة إلى مصادر التمويل المشار إليها أعلاه، تُقدم بعض الجهات المانحة الدعم لبرنامج الأونكتاد للموظفين الفنيين المبتدئين الذي ينفذ في إطار برنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المبتدئين.

25- وفي عام 2020، أسهمت أربعة بلدان، هي ألمانيا وإيطاليا والصين والمملكة العربية السعودية، في برنامج الأونكتاد للموظفين الفنيين المبتدئين. وقامت هذه البلدان مجتمعة برعاية 5 وظائف لموظفين فنيين مبتدئين في أربع شعب تابعة للأونكتاد (انظر TD/B/WP/311/Add.2، الجدول 9). وكانت المملكة العربية السعودية أكبر مساهم في برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين التابع للأونكتاد في عام 2021، إذ رعت موظفين فنيين مبتدئين. ورعت كل من ألمانيا وإيطاليا والصين موظفاً فنياً مبتدئاً. وبسبب أثر جائحة كوفيد-19، انخفض العدد الإجمالي للموظفين الفنيين المبتدئين بمقدار أربعة موظفين، مقارنة بعام 2020. وفي الوقت الذي يتعافى فيه العالم من الجائحة، يتوقع أن يرتفع عدد الموظفين الفنيين المبتدئين في الأونكتاد في عام 2022.

26- ويتيح برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين للموظفين الشباب فرصة فريدة من نوعها للمشاركة في العمل التحليلي والفني الذي يضطلع به الأونكتاد. وبالنسبة للعديد منهم، كانت الدورات التدريبية التي تلقوها في الأونكتاد منطلقاً لتطورهم الوظيفي اللاحق. ويفوق الطلب في أمانة الأونكتاد على الموظفين الفنيين المبتدئين العرض بكثير. لذلك، تكرر الأمانة طلبها إلى الجهات المانحة التي هي في وضع يسمح لها برعاية الموظفين الفنيين المبتدئين، ولا سيما الآتين من بلدان نامية، أن تنظر في إمكانية القيام بذلك.

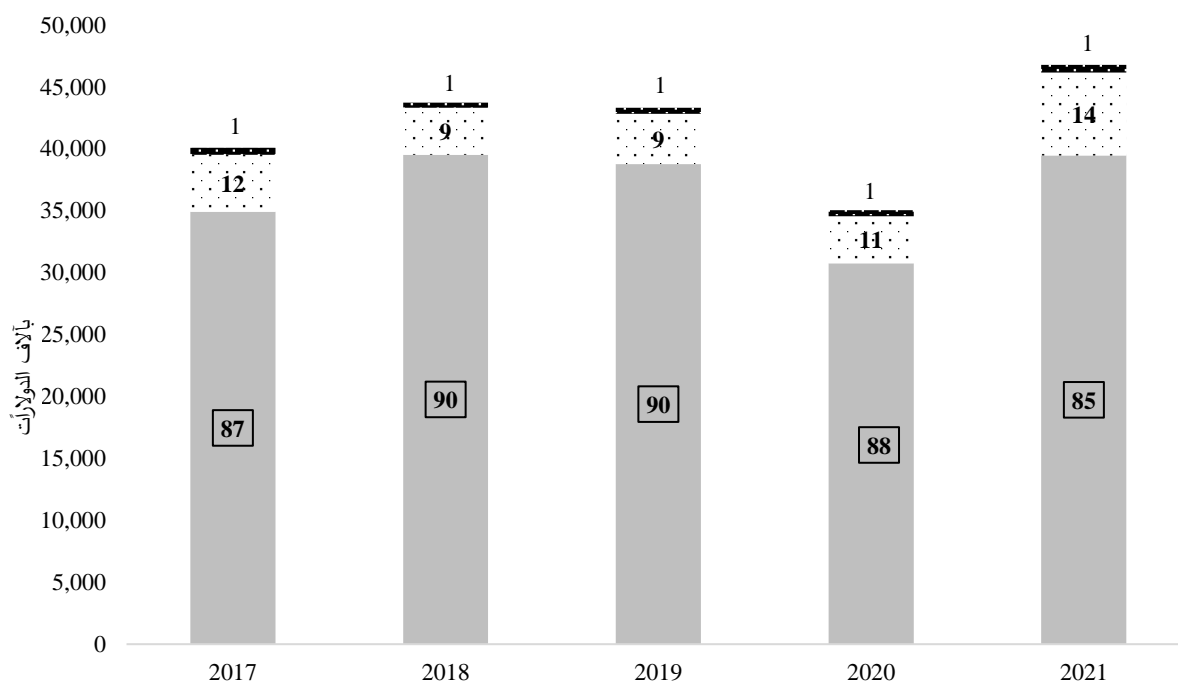
ثانياً- النفقات وتوزيع الموارد للتعاون التقني

27- وفي عام 2021، انتعشت انتعاشاً قوياً النفقات الإجمالية لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد من 35,0 مليون دولار في عام 2020 إلى مستوى قياسي بلغ 46,8 مليون دولار، بزيادة قدرها 33,5 في المائة (انظر TD/B/WP/317/Add.2، الجدول 2). ولوحظت هذه الزيادة في جميع مصادر التمويل. وارتفعت النفقات في إطار الصناديق الاستثمارية بنسبة 28 في المائة لتصل إلى 39,5 مليون دولار. وزادت النفقات في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية بنسبة 76 في المائة لتصل إلى 6,7 ملايين دولار، وتزايدت النفقات المندرجة تحت آليات التمويل في إطار مبادرة "توحيد الأداء" بنسبة 30 في المائة لتصل

إلى 0,61 مليون دولار. وفيما يتعلق بحصة مجموع نفقات التعاون التقني، انخفضت حصة الصناديق الاستثنائية من 88 في المائة في عام 2020 إلى 85 في المائة في عام 2021، في حين ارتفعت حصة برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية من 11 في المائة إلى 14 في المائة (الشكل 4).

الشكل 4

نفقات التعاون التقني حسب مصدر التمويل (بالنسبة المئوية)



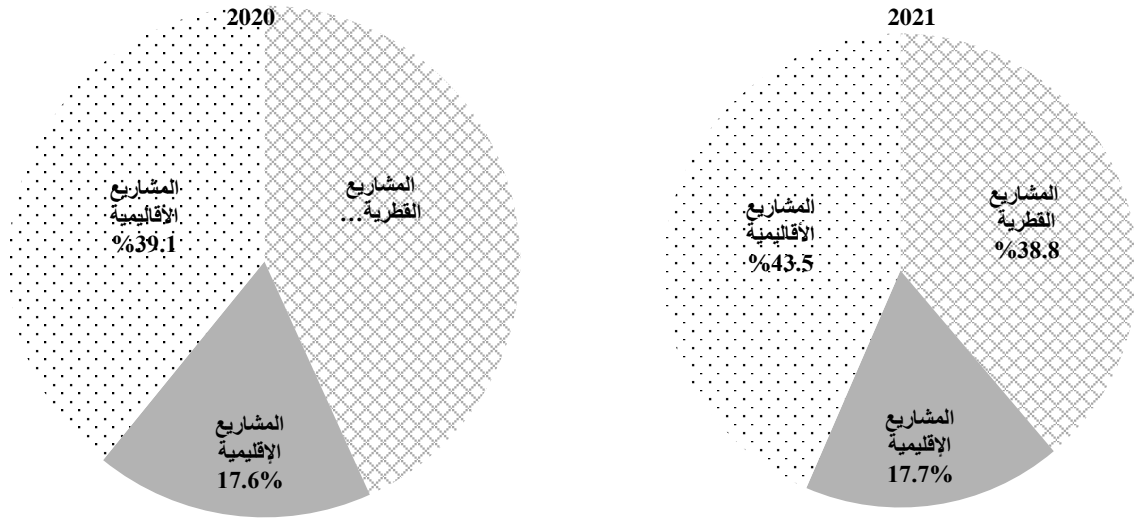
آليات التمويل في إطار مبادرة "التوحيد الأداء" ■ برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية · الصناديق الاستثنائية ■

ألف - النفقات حسب نوع المشروع

28- تُنفَّذ مشاريع التعاون التقني للأونكتاد على الصعيد الأقليمي والإقليمي والقطري. وفي عام 2021، سجّلت جميع النفقات في إطار المشاريع الأقليمية والإقليمية والقطرية زيادة ملحوظة. ومع ذلك، انخفضت حصة المشاريع على المستوى القطري من مجموع النفقات من 43,2 في المائة في عام 2020 إلى 38,8 في المائة في عام 2021، في حين ارتفعت حصة المشاريع الأقليمية من 39,1 في المائة إلى 43,5 في المائة، وظلت حصة المشاريع الإقليمية مستقرة عند 17,7 في المائة في عام 2021 (الشكل 5).

الشكل 5

نسبة النفقات على المشاريع من مجموع نفقات التعاون التقني، حسب نوع المشروع



29- وفي عام 2020، تزايدت النفقات المُتكددة في إطار المشاريع القطرية بنسبة 20 في المائة لتبلغ 18,1 مليون دولار. وكان معظم المشاريع القطرية، البالغ عددها 111 مشروعاً، يُموّل ذاتياً، بأساليب منها الاستعانة بالموارد التي توفرها الجهات المانحة من خلال برامج المعونة الثنائية، وركزت هذه المشاريع على تحديث الجمارك وإصلاحها وعلى إدارة الديون. وفي عام 2021، تمت المساهمة بمبلغ 9,9 ملايين دولار أو 54 في المائة من النفقات المتكبدّة في إطار المشاريع القطرية، في تنفيذ 54 مشروعاً في أقل البلدان نمواً. وفي إطار المشاريع على الصعيد القطري، يتعلق مبلغ 3,6 ملايين دولار أو 20 في المائة من النفقات بتنفيذ 22 مشروعاً في 16 دولة جزرية صغيرة نامية.

30- وفي عام 2021، تزايدت النفقات المُتكددة في إطار المشاريع القطرية بنسبة 34 في المائة لتبلغ 8,3 ملايين دولار. ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة نفقات المشاريع الإقليمية في آسيا وأوقيانوسيا (بزيادة قدرها 68 في المائة مقارنة بعام 2020) وفي أفريقيا (بزيادة قدرها 34 في المائة، مقارنة بعام 2020)، في حين انخفضت نفقات المشاريع الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 22 في المائة في عام 2021.

31- والمشاريع الإقليمية هي مشاريع مواضيعية تستفيد منها أكثر من منطقة جغرافية واحدة. وفي عام 2021، وجزئياً بسبب تنفيذ مشاريع التصدي لجائحة كوفيد-19، في إطار حساب التنمية، الذي يغطي مناطق مختلفة، زادت النفقات المندرجة في هذه الفئة بنسبة 48 في المائة، لتصل إلى 20,4 مليون دولار. وقد أسهمت النفقات المتكبددة في إطار المشاريع الإقليمية في تقديم مجموعة متنوعة من منتجات التعاون التقني.

باء - النفقات حسب المنتج

32- في عام 2021، بلغت النفقات المتكبدة في إطار منتجات التعاون التقني للأونكتاد، والبالغ عددها 28 منتجاً، 41,7 مليون دولار، أو ما يمثل 89 في المائة من النفقات السنوية لإنجاز أنشطة التعاون التقني (الجدول 1). وظل النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي هما المنتجان الرئيسيان. غير أن حصة النظام الآلي للبيانات الجمركية من مجموع نفقات التعاون التقني انخفضت من 48 في المائة في عام 2020 إلى 39 في المائة في عام 2021، على الرغم من أن مجموع النفقات المتكبدة في إطار النظام الآلي للبيانات الجمركية زاد بنسبة 10 في المائة خلال الفترة نفسها. وظلت حصة نظام إدارة الديون والتحليل المالي مستقرة عند 12 في المائة. ولأول مرة، تزايدت حصة التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لتبلغ 8 في المائة من مجموع المشاريع المنجزة، وبذلك أصبحت ثالث أكبر منتج للأونكتاد. وتلي هذه المنتجات أنشطة تيسير الأعمال التجارية، وتيسير التجارة، وريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة، والتجارة المستدامة والبيئة، التي مثلت مجتمعة 15 في المائة من مجموع قيمة الأنشطة المنجزة. وتراوحت النفقات على خمسة منتجات بين 1 و2 في المائة من مجموع الأنشطة المنتجة لكل منتج من هذه المنتجات الخمسة. وانخفض عدد المنتجات التي تمثل أقل من 1 في المائة من مجموع المشاريع المنجزة من 18 منتجاً في عام 2020 إلى 16 منتجاً في عام 2021.

33- وعلى الرغم من استمرار تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ أنشطة التعاون التقني للأونكتاد في عام 2021، زادت النفقات المتكبدة في إطار المنتجات البالغ مجموعها 28 منتجاً بنسبة 32 في المائة، حيث عزز 21 منتجاً من أصل 28 منتجاً إنجازاته في عام 2021. ومن حيث القيمة، زادت النفقات في إطار التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي بمقدار 2,1 مليون لتصل إلى 3,7 ملايين دولار في عام 2021، إذ تضاعفت نفقاتها مقارنة بعام 2020. وزادت كل من النفقات في إطار النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي وريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة بقدر يتراوح بين مليون دولار ومليون دولار في عام 2021.

الجدول 1

نفقات التعاون التقني حسب الموضوع والمنتج، لعام 2021

المنتج	أهداف التنمية المستدامة	النفقات 2021 (بآلاف الدولارات)	النسبة المئوية من المجموع
تحويل الاقتصادات، وتعزيز التنمية المستدامة			
استعراضات سياسات الاستثمار	8، 17	136	0,29
استعراضات سياسات الخدمات	8، 9، 17	10	0,02
استعراضات أطر السياسات التجارية	17	109	0,23
استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار	9	337	0,72
التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	8، 9، 17	3 692	7,89
التدابير غير الجمركية	3، 8، 17	882	1,89
المفاوضات التجارية والنظام التجاري الدولي	10، 17	277	0,59
التجارة المستدامة والبيئة	12، 13، 14، 15	1 456	3,11
تشجيع الاستثمار وتيسيره	9، 17	290	0,62
أدلة الاستثمار	9، 17	65	0,14

المنتج	أهداف التنمية المستدامة	النفقات 2021 (بآلاف الدولارات)	النسبة المئوية من المجموع
التصدي لمواطني الضعف وبناء القدرة على الصمود			
دعم الخروج من وضع أقل البلدان نمواً	8	174	0,37
نظام إدارة الديون والتحليل المالي			
مساهمة الأونكتاد في الإطار المتكامل المعزز	17	5 711	12,21
النفوذ إلى السوق، وقواعد المنشأ، والعلامات الجغرافية	17، 9	552	1,18
لصالح أقل البلدان نمواً	8، 10، 17	45	0,10
كسر سلاسل الاعتماد على السلع الأساسية	8، 9	247	0,53
خدمات النقل واللوجستيات المستدامة والمرنة	8، 9، 13، 14	399	0,85
تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحسين الحوكمة			
استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة	8، 10	30	0,06
وحماية المستهلك	8، 9، 10، 12		
سياسات وأطر المنافسة وحماية المستهلك	17	885	1,89
تيسير الأعمال	8، 16	2 278	4,87
تيسير التجارة	10، 16	1 819	3,89
النظام الآلي للبيانات الجمركية	9، 15، 17	18 461	39,47
الإحصاءات	17	682	1,46
تمكين المحاسبة والإبلاغ عن مساهمة القطاع الخاص			
في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	12، 17	211	0,45
الاستثمار والصحة العامة	3، 9	47	0,10
اتفاقات الاستثمار الدولية	17	303	0,65
تمكين السكان والاستثمار في مستقبلهم			
التجارة ونوع الجنس والتنمية	5، 8	383	0,82
ريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة	4، 8	1 562	3,34
التدريب من أجل التجارة	8، 9، 14، 17	627	1,34
89,08	41 668		

34- ويتسم التعاون التقني للأونكتاد، من حيث النفقات، بأهمية كبيرة في تحقيق أربعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة، وهي الهدف 8 المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي والعمالة المنتجة والعمل اللائق؛ والهدف 9 المتعلق ببناء الهياكل الأساسية وتعزيز الصناعة وتشجيع الابتكار؛ والهدف 15 المتعلق بحماية الحياة على الأرض واستعادتها وتعزيزها؛ والهدف 17 المتعلق بالشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وفي عام 2021، أنفق مبلغ يقدر بنحو 16,9 مليون دولار، أو 36 في المائة من مجموع النفقات،

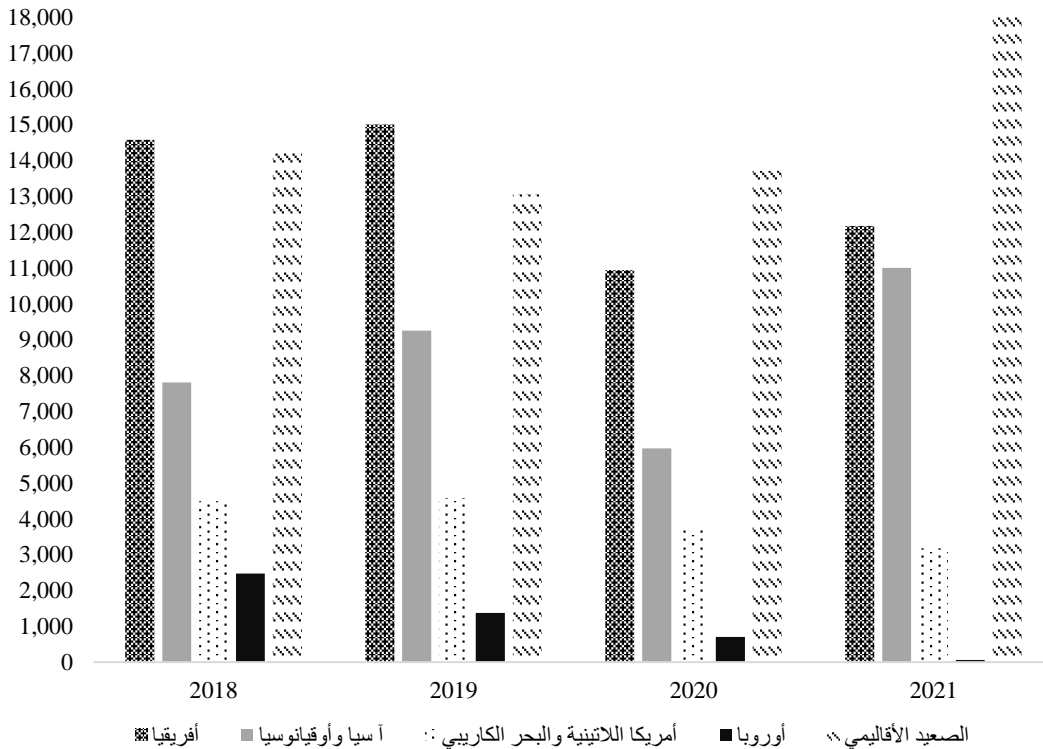
كمساهمة مباشرة من أجل تحقيق الهدف 17؛ وأنفق مبلغ يقدر بنحو 8,9 ملايين دولار، أو 19 في المائة من مجموع النفقات، كمساهمة من أجل تحقيق الهدف 9؛ وتمت المساهمة بحصة 16 في المائة منها من أجل تحقيق الهدف 15؛ وتمت المساهمة بحصة 11 في المائة منها من أجل تحقيق الهدف 8 (انظر TD/B/WP/317/Add.2، الجدول 5).

جيم - النفقات حسب المنطقة

35- بلغت النفقات المتكبدة في إطار المشاريع الإقليمية والقطرية في أوروبا 26,4 مليون دولار في عام 2021، بزيادة بلغت 24 في المائة مقارنة بعام 2020. وأنفق ستة وأربعون في المائة من هذا المبلغ، أي ما يعادل 12,2 مليون دولار، في أفريقيا، على النحو التالي: 8,1 ملايين دولار على مشاريع قطرية و4,1 ملايين دولار على مشاريع إقليمية. ومقارنة بعام 2020، تزايدت النفقات على التعاون التقني في أفريقيا بنسبة 11 في المائة (الشكل 6)، في حين تراجع حصة المشاريع الإقليمية والقطرية في أفريقيا من مجموع نفقات التعاون التقني من 31 في المائة في عام 2020 إلى 26 في المائة في عام 2021 (الشكل 7). وتشمل الزيادة في النفقات في المنطقة العديد من منتجات التعاون التقني، ولا سيما مساهمة الأونكتاد في الإطار المتكامل المعزز للمساعدة المتصلة بالتجارة والمقدمة إلى أقل البلدان نمواً، والإحصاءات، والمفاوضات التجارية والنظام التجاري الدولي، والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

الشكل 6

نفقات التعاون التقني على المشاريع القطرية والإقليمية، حسب المنطقة (بآلاف الدولارات)



ملاحظة: لم يُسجل سوى مبلغ 8,066 دولاراً في أمريكا الشمالية في عام 2021. وسُجلت نفقات قدرها 0,69 مليون دولار في كازاخستان وتركمانستان في عام 2021 تحت منطقة آسيا وأوقيانوسيا.

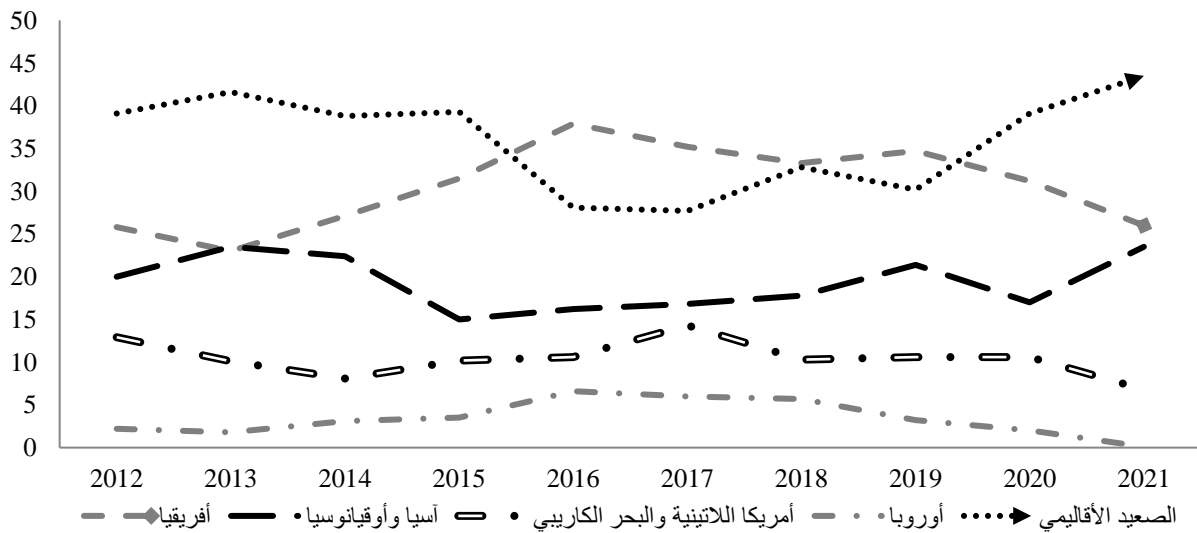
36- وتزايد الإنفاق على المشاريع القطرية والإقليمية في آسيا وأوقيانوسيا بنسبة 85 في المائة حيث بلغ 11,0 مليون دولار في عام 2021، مما ساهم في ارتفاع حصتها من مجموع النفقات من 17 في المائة في عام 2020 إلى 24 في المائة في عام 2021. وقد أسهم إلى حد كبير تزايد نفقات النظام الآلي للبيانات الجمركية في المنطقة، من 4,8 ملايين دولار إلى 8,2 ملايين دولار، في تزايد مستوى النفقات في آسيا وأوقيانوسيا⁽³⁾. كما زادت من نفقاتها، ولو بدرجة أقل بعض المنتجات الأخرى، بما في ذلك سياسات وأطر المنافسة وحماية المستهلك، وريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

37- وعلى العكس من ذلك، استمر الاتجاه التنازلي في الإنفاق على المشاريع القطرية والإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث سجل مبلغ 3,2 ملايين دولار في عام 2021، بانخفاض قدره 15 في المائة مقارنة بعام 2020. وبالتالي، انخفضت الحصة من مجموع المشاريع المنجزة في إطار التعاون التقني من 11 في المائة في عام 2020 إلى 7 في المائة في عام 2021. وقد أسهم تناقص النفقات في إطار النظام الآلي للبيانات الجمركية وتيسير الأعمال التجارية إلى حد كبير في هذا الانخفاض، على الرغم من أن بعض المنتجات، من قبيل التجارة المستدامة والبيئة وتشجيع الاستثمار وتيسيره، قد زادت من النفقات في المنطقة.

38- وبلغت النفقات على المشاريع القطرية والإقليمية في أوروبا 56 850 دولاراً في عام 2021، وهو ما يمثل 0,1 في المائة من إجمالي المشاريع المنجزة. وتجدر الإشارة إلى أن النفقات في كازاخستان وتركمانستان، المسجلة تحت منطقة أوروبا في عام 2020، قد سُجّلت تحت منطقة آسيا وأوقيانوسيا في عام 2021 بسبب إعادة تصنيف المناطق. وبلغت النفقات في هذين البلدين في عام 2021 ما مجموعه 693,087 دولاراً. وفي أمريكا الشمالية، تم تسجيل إنفاق ضئيل قدره 8 066 دولاراً في عام 2021.

الشكل 7

الحصة من مجموع النفقات السنوية في مجال التعاون التقني، حسب المنطقة (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: لا تُؤخذ في الاعتبار إلا النفقات المتكبدة في إطار المشاريع القطرية والإقليمية، ولا تُورد في الجدول حصة أمريكا الشمالية نظراً لأنه لم يُسجل إلا مبلغ 8,066 دولاراً في عام 2021. وسُجّلت نفقات قدرها 0,69 مليون دولار في كازاخستان وتركمانستان في عام 2021 أو 1,5 في المائة من مجموع نفقات التعاون التقني تحت منطقة آسيا وأوقيانوسيا.

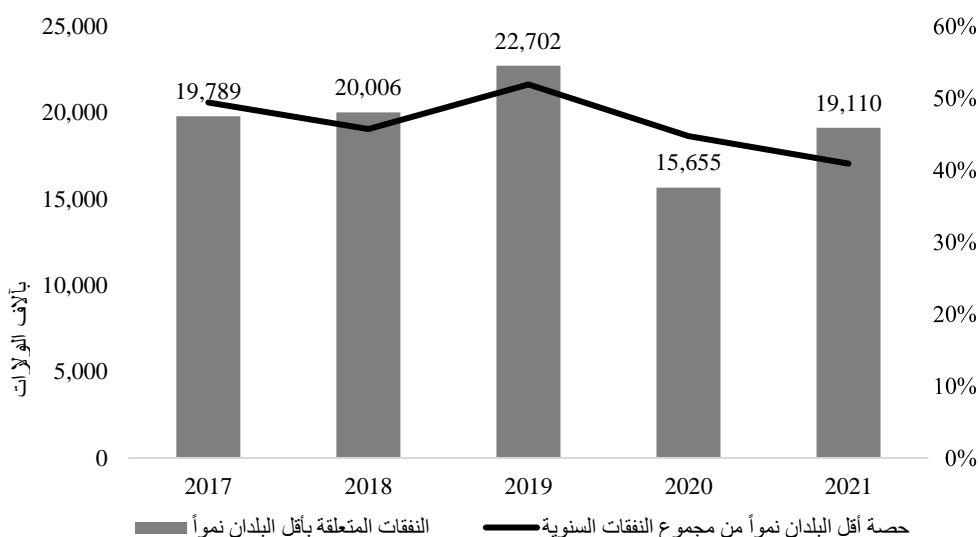
(3) سُجّلت نفقات على النظام الآلي للبيانات الجمركية قدرها 0,59 مليون دولار في كازاخستان وتركمانستان في عام 2021 تحت منطقة آسيا وأوقيانوسيا.

دال - نفقات دعم أقل البلدان نمواً

39- أقل البلدان نمواً هي مجموعة من البلدان تحظى بالأولوية في إطار أنشطة التعاون التقني للأونكتاد. وفي أعقاب انخفاض نفقات التعاون التقني لدعم أقل البلدان نمواً في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، استعادت هذه النفقات عافيتها لتصل إلى 19,1 مليون دولار في عام 2021، أي بزيادة معدلها 22 في المائة عما كانت عليه في عام 2020. وشكل ذلك 41 في المائة من مجموع أنشطة التعاون التقني المنجزة في عام 2021، بانخفاض قدره 45 في المائة في عام 2020 (الشكل 8). وتتعلق نسبة 52 في المائة من هذه النفقات، أي ما يعادل 8,9 ملايين دولار، بتنفيذ مشاريع على المستوى القطري في أقل البلدان نمواً تشمل منتجات من قبيل النظام الآلي للبيانات الجمركية، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي، وتيسير الأعمال التجارية.

الشكل 8

نفقات التعاون التقني لدعم أقل البلدان نمواً



40- وفي عام 2021، استعادت ثمانية بلدان من أقل البلدان نمواً من المساعدة التقنية التي قدمها الأونكتاد بشأن تيسير الأعمال التجارية، وقد حقق العديد منها بالفعل نتائج ملموسة في الميدان. على سبيل المثال، زادت تسجيلات الشركات في بنن بنسبة 91 في المائة من عام 2020 إلى عام 2021، بفضل النوافذ الوحيدة عبر الإنترنت التي تم الإعلان عن انطلاقتها في عام 2020 وتوسعت بخدمات جديدة في عام 2021. وارتفعت إيرادات الرسوم للحكومة بنفس النسبة المئوية، مما يعني أن المشروع سرعان ما غطى تكاليفه بنفسه. وثلاث أرباب الأعمال التجارية ربات أعمال، نقل أعمار نصفهن عن 30 عاماً.

41- وفي نطاق الإطار المتكامل المعزز، واصل الأونكتاد تقديم مساعدته التقنية في عام 2021 إلى بنن وبوركينا فاسو والنيجر من خلال مشروع إقليمي بعنوان "تيسير المرور العابر والنقل والتجارة في غرب أفريقيا من أجل مشاركة أفضل في سلاسل القيمة"، كما قدم مساعدة تقنية إلى كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، من خلال تنفيذ مشروع إقليمي بعنوان "سياسة واستراتيجية تجاريتين جديدتان لأقل البلدان نمواً في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الوصول إلى الأسواق وما يتصل بذلك من قضايا". وتيسير المشاريع على الطريق الصحيح لتحقيق النتائج المرجوة.

42- وفي عام 2021، لم يتلق الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين لصالح أقل البلدان نمواً سوى مساهمة من البرتغال (16 892 دولاراً). ويشجع الأونكتاد البلدان المتقدمة النمو وغيرها من الشركاء الإنمائيين على تقديم المزيد من المساهمات إلى الصندوق الاستثماري المخصص لصالح أقل البلدان نمواً، إن كانت في وضع يتيح لها القيام بذلك.

ثالثاً - الهيكل وسير العمل

ألف - متابعة تنفيذ القرارات الحكومية الدولية

1- التصدي لجائحة كوفيد-19 من خلال التعاون التقني

43- ينص عهد بريدجتاون على ما يلي: "ينبغي أن تدعم أنشطة التعاون التقني البلدان في التصدي للتحديات التي فاقمتها أو كشفتها جائحة كوفيد-19 وأن تساهم في بناء قدرة الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية في المستقبل، من خلال بناء القدرات الإنتاجية، ودعم التنمية المستدامة" (انظر TD/541/Add.2، الفقرة 116).

44- ومنذ تشي جائحة كوفيد-19، ظلت مساعدة البلدان، ولا سيما أشد البلدان ضعفاً، على معالجة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للجائحة وبناء قدرتها على الصمود في وجه الصدمات الخارجية وألوية قصوى في التعاون التقني للأونكتاد. وفي عام 2021، واصل الأونكتاد تقييم أثر الجائحة على التجارة والاستثمار والتنمية المستدامة، بما في ذلك أثرها على الظروف المالية الكلية للبلدان النامية، وعلى الاستثمار في التنمية المستدامة، وعلى سلسلة التوريد البحرية، وعلى اقتصاد المحيطات واستراتيجية التجارة. وعلاوة على ذلك، قُدمت في الوقت المناسب إلى البلدان المحتاجة توصيات مصممة خصيصاً في مجال السياسة العامة والمشورة التقنية وأنشطة بناء القدرات. فعلى سبيل المثال، قام الأونكتاد في عام 2021 بتجريب عمليات مسح سريعة للتأهب لتيسير التجارة في حالات الأزمات في زيمبابوي وبدأ عمليات مسح من هذا القبيل في خمسة بلدان أخرى⁽⁴⁾. ومن خلال عمليات المسح السريع، لا تتلقى البلدان المستفيدة توصيات مصممة خصيصاً للتعافي من جائحة كوفيد-19 فحسب، بل إنها تتلقى أيضاً توصيات للتأهب للأزمات في المستقبل، بما في ذلك خطة استجابة سريعة يتم العمل بها في حالة حدوث أزمات في المستقبل. وشرع الأونكتاد أيضاً في العمل من أجل وضع تقييمات للثغرات في القدرات الإنتاجية الوطنية لأنغولا وزامبيا في عام 2021، من شأنها أن تساعد البلدين في إعادة توجيه سياساتها الإنمائية نحو بناء القدرات الإنتاجية باعتبارها عنصراً أساسياً لتعزيز القدرة على الصمود. وفي مجال إدارة الموانئ، تم افتراضياً في عام 2021 إنجاز حزمة تدريبية جديدة تدعى "بناء قدرة الموانئ على الصمود في وجه الأوبئة" استناداً منها 1 246 من مشغلي الموانئ والمسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة (37 في المائة منهم من النساء) من 105 بلدان.

45- وفي مواجهة قيود السفر الناجمة عن جائحة كوفيد-19 التي ظلت تؤثر على إنجاز أنشطة التعاون التقني خلال معظم عام 2021، أدمج الأونكتاد الأدوات الرقمية في تنفيذ أنشطة بناء القدرات والخدمات الاستشارية. واعتمد عدد متزايد من البرامج منهجيات للتعليم الإلكتروني وطور أو عزز دورات دراسية على الإنترنت، من قبيل التدريب من أجل التجارة، وتيسير التجارة، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، والتجارة والمسائل الجنسانية، والتدابير غير الجمركية، والمنافسة، وريادة الأعمال. وعلاوة على ذلك، أدرجت بعض أفرقة المشاريع أدوات رقمية في المساعدة التقنية المقدمة إلى المستفيدين. فعلى سبيل المثال، أثبت مرقب إصلاح تيسير التجارة، الذي يزود اللجان الوطنية لتيسير التجارة بأداة مهنية لإدارة المشاريع ورصدها عبر الإنترنت لإدارة وتتبع إصلاح وتبسيط تيسير التجارة، أنه أداة بالغة الأهمية خلال جائحة كوفيد-19 في مواصلة أنشطة اللجان الوطنية لتيسير التجارة في 19 بلداً. ويعتبر النظام الآلي للبيانات الجمركية مثلاً آخر على ذلك. وقدم البرنامج مساعدة مخصصة للبلدان المستفيدة لزيادة التشغيل الآلي للإجراءات، والحد من التفاعل الحضوري، وتنفيذ عمليات غير ورقية بالكامل للحد من تأثير الجائحة.

(4) لمزيد من المعلومات، انظر: <https://unctad.org/topic/transport-and-trade-logistics/trade-facilitation/>، انظر: rapid-scan.

46- ولجائحة كوفيد-19 أثر عميق على طريقة إنجاز أنشطة التعاون التقني. فقد عجلت باعتماد أفرقة مشاريع الأونكتاد لطرائق الإنجاز الرقمي ودفعت الأونكتاد أيضاً إلى إعادة التفكير في الطريقة التي ينبغي بها إنجاز أنشطة التعاون التقني. وفي عالم ما بعد جائحة كوفيد، ستكون أدوات الإنجاز الرقمي، التي تكمل التدريب الحضوري وبناء القدرات، جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ استراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني.

2- أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

47- جاء في وثيقة مافيكيانو نيروبي أن أركان عمل الأونكتاد الثلاثة - المتمثلة في بناء توافق الآراء، وإجراء البحوث والتحليلات، وتقديم المساعدة التقنية، ما زالت تكتسي نفس القدر من الأهمية الاستراتيجية، وأن ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لزيادة الروابط وتعزيز التكامل بين هذه الأركان (انظر TD/519/Add.2، الفقرة 92). ويشدد عهد بريدجتاون على أن يواصل الأونكتاد عمله من خلال الأركان الثلاثة، بناء على وثيقة مافيكيانو نيروبي واستناداً إلى التحليل السابق للسياسات العامة لعهد بريدجتاون (TD/541/Add.2، الفقرة 127).

48- وفي عام 2021، واصل الأونكتاد تعزيز أوجه التآزر بين أركان عمله الثلاثة لصالح الدول الأعضاء. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك عمل الأونكتاد بشأن المناطق الاقتصادية الخاصة. واستناداً إلى البحوث المتعلقة بالمناطق الاقتصادية الخاصة التي أجريت لأغراض تقرير الاستثمار العالمي لعام 2019: المناطق الاقتصادية الخاصة⁽⁵⁾، وبدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وضع الأونكتاد دليلاً سياسياً لتوجيه الحكومات فيما يتعلق بتخطيط المناطق الاقتصادية الخاصة وعملياتها، مع التركيز بوجه خاص على مساعدة المناطق على التكيف مع التغيرات التي حدثت بسبب تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتم الإعلان عن الدليل في منتدى الاستثمار العالمي السابع للأونكتاد في عام 2021. ونشر النتائج والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة الواردة في الدليل، نُظمت سلسلة من المناسبات المتعلقة ببناء القدرات (حلقات عمل وطنية وحلقة دراسية شبكية إقليمية)، شارك فيها جمهور متنوع من واضعي السياسات والممارسين. كما عقدت في أيلول/سبتمبر 2021 ندوة لدوائر المناطق الاقتصادية الخاصة في أمريكا اللاتينية بشأن إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية والاستثمار في القدرات الإنتاجية. وستوظف الخبرة المكتسبة من هذه الأنشطة التي أجريت في عام 2021 بدورها في المزيد من أنشطة البحث وبناء القدرات التي ستجرى في عام 2022. ويحظى العمل المتعلق بالمناطق الاقتصادية الخاصة من أجل التنمية المستدامة بدعم أكبر من خلال التحالف العالمي للمناطق الاقتصادية الخاصة⁽⁶⁾، الذي سيجمع خبرات وشبكات وموارد 7 جمعيات عالمية وإقليمية ووطنية للمناطق الاقتصادية الخاصة، تمثل 7 000 منطقة في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الإطار، سيواصل الأونكتاد دراسة المساهمة المحتملة للمناطق الاقتصادية الخاصة في التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي. وقد رحب بعض الدول الأعضاء في الأونكتاد بهذه المبادرة في الدورة التنفيذية الحادية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية.

3- التعاون بين الشعب وبين الوكالات

49- وفي عام 2021، وعلى غرار السنوات السابقة، واصل الأونكتاد تعزيزه الفعلي للتعاون فيما بين الشعب وفيما بين الوكالات للحد من التجزؤ وتعزيز أوجه التآزر وتعظيم أثر أنشطة التعاون التقني. وبعتماده نهجاً متكاملًا في تنفيذ أنشطته التنفيذية، يكون الأونكتاد أقدر على الاستفادة من الخبرات والموارد والشبكة لدعم البلدان النامية في التعافي بشكل أفضل من الجائحة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

(5) (UNCTAD, 2019 (United Nations publication, Sales No. E.19.II.D.12, Geneva

(6) تم الإعلان عن انطلاق المبادرة رسمياً في أيار/مايو 2022 (انظر <https://unctad.org/news/new-global-alliance-special>) و <https://www.youtube.com/watch?v=FJlIaiX4qzo> و economic-zones-boost-development

50- وكما هو مبين في المرفق الأول لهذا التقرير، هناك العديد من الأمثلة على التعاون فيما بين الشعب وفيما بين الوكالات في مجال التعاون التقني للأونكتاد. ومن الأمثلة البارزة على ذلك البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد في أنغولا. وقد وفر البرنامج أرضية لإقامة شراكات شاملة مع مختلف الجهات الفاعلة. وعلى الصعيد الداخلي، يجري تنفيذ البرنامج من خلال الجهود المتضافرة التي تبذلها أربع شعب (7) وعن طريق الاستفادة من خبرة الأونكتاد في سبعة مجالات. وعلى الصعيد الخارجي، يعمل الأونكتاد بشكل وثيق مع مكتب المنسق المقيم في أنغولا، بما في ذلك من خلال الدعم المقدم لوضع استراتيجية للانتقال السلس في أنغولا ولمختلف أنشطة المساعدة التقنية. وبالإضافة إلى ذلك، تمتد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من الدعم المالي إلى الشراكة الاستراتيجية في إطار مختلف مجالات السياسة العامة والعمل. واضطلع أيضاً بالدعم التقني والتحليل والتدريب بصورة مشتركة مع مختلف الشركاء الدوليين، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي وشركاء آخرون. وعلى الصعيد الوطني، تنفذ الأنشطة من خلال قيادة المؤسسات الوطنية أو بالتعاون الوثيق معها، تعاوناً يغطي معظم الوزارات والوكالات في أنغولا.

51- ويعد مشروع المبادرة العالمية نحو تعافي قطاع المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19، مثالاً آخر بارزاً يوضح القيمة المضافة للتعاون بين الشعب والوكالات وفيما بين الوكالات. وقد جلب المشروع خبرة سبعة كيانات تابعة للأمم المتحدة، هي الأونكتاد، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وخمس لجان اقتصادية إقليمية، من أجل تيسير تعافي المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها على الصمود. وداخل الأونكتاد، قدمت خمسة أفرقة في إطار شعبتين (8) المساعدة التقنية في مجالات ريادة الأعمال، وتيسير الأعمال التجارية، والمحاسبة المتعلقة بالمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ومجالات التجارة والمسائل الجنسانية، وسياسات وقوانين المنافسة. وقد اعتمد المشروع نهجاً متماسكاً ومكاملًا لمعالجة بعض القضايا الرئيسية المترابطة من أجل تهيئة بيئة لتمكين المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وتستند المساهمات المقدمة من مختلف المنظمات إلى مزاياها النسبية وتتكامل فيما بينها. فعلى سبيل المثال، أدرجت المواد التدريبية للجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية في حافظة خدمات تنمية الأعمال التجارية لمراكز برنامج تطوير ريادة الأعمال "إمبريتيك" التابعة للأونكتاد. وتوفر شبكة مراكز إمبريتيك التابعة للأونكتاد في نحو 40 بلداً، الدعم المؤسسي داخل شبكاتها الوطنية للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، من أجل نشر وتنفيذ النواتج ذات الصلة للوكالات الأخرى.

4- الطلبات الواردة من البلدان النامية

52- وفقاً للبيانات المستقاة من قاعدة بيانات طلبات الأونكتاد (الداخلية) في 23 حزيران/يونيه 2022، تلقى الأونكتاد 62 طلباً رسمياً للتعاون التقني في عام 2021 من 38 بلداً وثمانى منظمات إقليمية ودولية. وخلال الفترة 2018-2021، كان هناك ما مجموعه 202 من الطلبات التي تحتاج إلى تمويل. وفي هذه الطلبات، كانت المنتجات الخمسة التي سجلت أكبر عدد من الطلبات والتي تحتاج إلى تمويل هي: تيسير الأعمال التجارية، والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وسياسات وأطر المنافسة وحماية المستهلك، وريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة، وتشجيع الاستثمار وتيسيره. وكانت هناك أيضاً تسعة طلبات تحتاج إلى تمويل، ولكنها غير مرتبطة بأي منتج من منتجات مجموعة أدوات الأونكتاد، ومنها طلبات في مجالات القدرات الإنتاجية والصناعات الإبداعية.

(7) شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، وشعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، وشعبة الاستثمار والمشاريع، وشعبة التكنولوجيا واللوجستيات.

(8) شعبة الاستثمار والمشاريع وشعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية.

53- ولسد الفجوة التمويلية، يستكشف الأونكتاد مصادر تمويل جديدة وسبلاً مبتكرة لتعبئة التمويل. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك برنامج التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، الذي شهد زيادة في مساهمات المانحين التي تلقاها الأونكتاد حيث زادت من 2,2 مليون دولار في عام 2020 إلى 6,1 ملايين دولار في عام 2021. ولضمان قيمة المال المصروف على التدخلات، واصل البرنامج تعزيز نهجه المستند إلى الإدارة القائمة على النتائج وإطار الرصد والتقييم. وفي عام 2021، أصبحت سويسرا مانحاً جديداً للبرنامج، وتم إنشاء مجلس استشاري للمانحين الأساسيين بضم ألمانيا وهولندا وسويسرا، ويساهم في إطاره كل منها بأكثر من مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في التمويل البرنامجي غير المخصص ذي الآفاق المتعددة السنوات. وفي حزيران/يونيه 2022، زادت السويد من دعمها للبرنامج وانضمت إلى المجلس الاستشاري للمانحين الأساسيين. وقد ساعد النهج البرنامجي في التمويل على الحد من عدم اليقين وضمان التوظيف المناسب للبرنامج واستمرارية التدخلات. وعلاوة على ذلك، وبفضل التعاون الوثيق مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار برنامج الاقتصاد الرقمي لمنطقة المحيط الهادئ، تمكن برنامج التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من الاستفادة من التمويل المقدم من أستراليا للاضطلاع بأنشطة في منطقة المحيط الهادئ.

5- تعزيز الإدارة القائمة على النتائج

54- ومنذ الإعلان عن انطلاق الحل المتكامل للتخطيط والرصد والإبلاغ في كانون الثاني/يناير 2021، بذلت الأمانة جهوداً كبيرة من أجل اعتماد هذا النظام الجديد، المصمم لدعم موظفي المشاريع والمديرين في تخطيط مشاريعهم وإدارتها ورصدها وتتبعها باستخدام منهجية الإدارة القائمة على النتائج (انظر الإطار).

الحل المتكامل للتخطيط والرصد والإبلاغ: الأعمال الجارية

يتضمن عمل الأمانة في عام 2021 وأوائل عام 2022 في اعتماد الحل المتكامل للتخطيط والرصد والإبلاغ ثلاثة مسارات رئيسية.

أولاً، توفير التدريبات والمواد التوجيهية وغيرها من خدمات الدعم لتعزيز الرصيد المعرفي لموظفي المشاريع بشأن الحل المتكامل للتخطيط والرصد والإبلاغ. وقد طُلب إلى جميع موظفي المشروع إكمال ست دورات دراسية إلزامية عبر الإنترنت لاكتساب فهم أساسي للحل المتكامل للتخطيط والرصد والإبلاغ. ونُظّم تدريبان داخليان إضافيان لموظفي المشاريع في آذار/مارس وأيار/مايو 2021، على التوالي، لمعالجة القضايا الخاصة بالأونكتاد في تنفيذ الحل المتكامل. ولتوفير التوجيه العملي لموظفي المشاريع، صيغت وأصدرت مبادئ توجيهية داخلية لإدخال المشاريع في الحل المتكامل للتخطيط والرصد والإبلاغ. وقدم الأونكتاد أيضاً مساهمات فنية في وضع توجيهات مصممة خصيصاً لموظفي مشاريع حساب التنمية نظراً لخصوصيات هذا النوع من المشاريع. وعلاوة على ذلك، تم إنشاء عيادة للحل المتكامل للتخطيط والرصد والإبلاغ في تطبيق Microsoft Teams، وتعمل كمستودع للملفات والمستندات المتعلقة بالحل المتكامل للتخطيط والرصد والإبلاغ وتوفر الأسئلة والأجوبة في وظيفة الدردشة.

ثانياً، تطبيق الحل المتكامل للتخطيط والرصد والإبلاغ في تصميم مشاريع الأونكتاد الجديدة والموافقة عليها. اعتباراً من 10 أيار/مايو 2021، ينبغي إدخال جميع مقترحات المشاريع الجديدة الخارجة عن الميزانية في الحل المتكامل للتخطيط والرصد والإبلاغ للنظر فيها بغرض الموافقة عليها. وجرى أيضاً العمل على مواءمة نظام التخليص الإلكتروني لإدارة الصناديق الاستثنائية التابع للأونكتاد مع الحل المتكامل للتخطيط والرصد والإبلاغ، بما في ذلك تبسيط إدخال البيانات في نظام التخليص الإلكتروني والتقليل منها إلى أدنى حد. وفي أوائل عام 2022، نجح الأونكتاد في تجريب مشروعين لحساب التنمية باستخدام الحل المتكامل للتخطيط والرصد والإبلاغ في إنشاء المشاريع وتخصيص الميزانية.

ثالثاً، تحويل المشاريع الجارية إلى الحل المتكامل للتخطيط والرصد والإبلاغ وإثراء المشاريع بالبيانات ذات الصلة. وبدعم من فريق أوموجا الإنمائي في نيويورك، تم نقل جميع المشاريع الجارية التي يضطلع بها الأونكتاد خارج الميزانية إلى الحل المتكامل للتخطيط والرصد والإبلاغ. ثم طلب من مسؤولي المشروع إدخال بيانات المشروع المفقودة (مثل الإطار المنطقي والعلامات الإلزامية - أهداف التنمية المستدامة والبيانات الجغرافية والجنسانية وبيانات الإعاقة وما إلى ذلك) في الحل المتكامل للتخطيط والرصد والإبلاغ، وبالتالي إتاحة بيانات المشروع الشاملة من خلال الحل المتكامل. ولا تزال العملية مستمرة. وبالنسبة للخطوات التالية، سيكون التركيز على كيفية الاستفادة بشكل جيد من البيانات المتاحة في الحل المتكامل لأغراض الرصد والإبلاغ، بما في ذلك إنشاء لوحات المعلومات. وفي هذا الصدد، سيستفيد الأونكتاد من الوظائف الجديدة حالما يتيحها فريق أوموجا الإنمائي، بهدف جعل الحل المتكامل للتخطيط والرصد والإبلاغ أداة فعالة لتتبع النتائج.

55- وفي عام 2021، واصلت الشعب تعزيز توجهه نحو تحقيق النتائج في أنشطتها التنفيذية وأولت أهمية أكبر للرصد والتقييم. فعلى سبيل المثال، في شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، واستناداً إلى خطة رصد المشاريع وتقييمها، تلتزم تعقيبات من المشاركين في نهاية تنظيم مناسبة من خلال استمارة تقييم وفي غضون فترة تلي المناسبة للتحقق مما إذا كان المشاركون يستخدمون المعارف المكتسبة من المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد. ويجري اتصال منتظم بالمستفيدين لتقييم مدى تنفيذ التوصيات السياساتية المستمدة من مشاريع التعاون التقني. وفي شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، يستخدم فريق تيسير التجارة منصة للتعليم الإلكتروني أنشئت حديثاً لإنتاج سلسلة من لوحات معلومات الإبلاغ، ويجري استقصاءات نهاية الدورة الدراسية لتقييم نوعية الدورات الدراسية وزيادة تحسين تجربة التعلم، ويجمع شهادات المتدربين لتوضيح أثر التدريبات.

56- وفي مجال التجارة الإلكترونية، ولدعم التنفيذ الفعال للتوصيات الواردة في تقييمات الاستعداد للتجارة الإلكترونية، أنشأ البرنامج في عام 2020 آلية لدعم تنفيذ الاستعداد للتجارة الإلكترونية تركز على استعراض التنفيذ لرصد التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات. وفي عام 2021، كثف البرنامج جهوده لتعزيز أوجه التأثير بين شركاء التنمية من خلال العمل بشكل أوثق مع مكاتب الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين في البلدان المستفيدة لتحديد الدعم التقني والمالي للتنفيذ، مما يساعد على تعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين ودمج توصيات السياسة الرقمية من أجل التنمية في أطر التعاون الإنمائي على المستوى القطري. ويظهر الاستعراض الثاني للتنفيذ، الذي أجري في عام 2021، أن البلدان ما فتئت تمتلك بشكل متزايد زمام عملية التنفيذ وتحرز تقدماً جيداً، ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى دعم شركاء التنمية.

6- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

57- وفي عام 2021، تم تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مختلف برامج التعاون التقني للأونكتاد. فعلى سبيل المثال، وضع فريق التجارة والشؤون الجنسانية وحدة تعليمية جديدة عنوانها الفرعي "التجارة والروابط الجنسانية: تحليل لأقل البلدان نمواً". واستناداً إلى هذه الوحدة التعليمية والمجلد 1 من دليل الأونكتاد التعليمي بشأن التجارة والمساواة بين الجنسين، نُظمت دورة تدريبية عبر الإنترنت في عام 2021 حضرها 163 مشاركاً (من بينهم 90 امرأة) من 60 بلداً، بما في ذلك 25 بلداً من أقل البلدان نمواً. كما أعد فريق تيسير التجارة، بالتعاون مع فريق التجارة والشؤون الجنسانية التابع للأونكتاد، دورة تدريبية عبر الإنترنت بشأن المنظورات الجنسانية في إصلاحات تيسير التجارة، نُظمت في عام 2021 لفائدة ما يزيد على 150 عضواً في اللجان الوطنية لتيسير التجارة. وفي مجال الاستثمار، أعلنت مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة في عام 2021 عن إنشاء قاعدة بيانات جديدة بشأن المساواة بين الجنسين تتعقب التوازن بين الجنسين في مجالس الإدارة في جميع أسواق الأوراق المالية في بلدان مجموعة العشرين. وبالإضافة إلى ذلك، نشر موجز سياساتي لأسواق الأوراق المالية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين.

58- وما فتئ النظام الآلي للبيانات الجمركية، بوصفه البرنامج الرائد للتعاون التقني للأونكتاد، يشجع باستمرار التوازن بين الجنسين وتمكين المرأة في كل من الأفرقة المحلية للنظام الآلي للبيانات الجمركية والأفرقة الوطنية الجمركية، كما يشجع التوازن بين الجنسين في اختيار المدربين والمتدربين. وعلاوة على ذلك، صاغ البرنامج استراتيجية للمساواة بين الجنسين، تحدد أهدافه ومجالات تركيزه الرئيسية. وُحدت التحديات الرئيسية التي تواجه تحقيق التكافؤ بين الجنسين، وأبرزت الأهداف والمعالم القابلة للقياس لتحسين النسبة بين الجنسين تدريجياً. وتم تحديد مجالات التدخل لإضفاء الاستدامة على هذه التغييرات واقتراح آليات لرصد وتقييم تنفيذ الاستراتيجية.

7- استراتيجية التعاون التقني

59- ينص عهد بريدجتاون، وهو الوثيقة الختامية للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على أن تعد الأمانة، في إطار مشاورات مع الأعضاء، استراتيجية شاملة ومتسقة للتعاون التقني تحدد مجالات تركيز الأونكتاد بالنسبة لأنشطة التعاون التقني المستقبلية في إطار ولايته (TD/541/Add.2، الفقرة 115). وفي هذا الصدد، ناقشت الدول الأعضاء مشروع استراتيجية للتعاون التقني في الدورة الثالثة والثمانين للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي في شباط/فبراير 2022 وقدمت تعليقات. واعتمدت الاستراتيجية النهائية للتعاون التقني للأونكتاد في الدورة التاسعة والستين لمجلس التجارة والتنمية (انظر TD/B/69/4/Add.1).

باء - الإسهام في تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

60- يسلم هذا الفرع الضوء على إسهامات الأونكتاد الرئيسية في تعزيز دور المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية من أجل توحيد الأداء، بإنجاز مبادرات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

61- وتتسق المجموعة المشتركة بين الوكالات مشاركتها في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتقدم نهجاً متسقاً بشأن التجارة والقضايا المتصلة بها. وفي سياق إصلاح الأمم المتحدة، توفر المجموعة المشتركة بين الوكالات وسيلة مناسبة لتطوير المساعدة التقنية ذات الوحدات المستقلة بغية وضع برامج مشتركة جيدة التمويل ومحددة الأهداف، مما يؤدي إلى زيادة الاتساق والتأثير على الصعيد القطري.

62- وعلى الصعيد الوطني، شارك الأونكتاد في عام 2021 في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة التالية:

(أ) أفريقيا (شرقاً، ووسطاً، وجنوباً، وغرباً): إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وكابو فيردي، وكوت ديفوار، وليسوتو، ومدغشقر، وموزامبيق؛

(ب) الدول العربية، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا: العراق، ومصر، والمغرب؛

(ج) آسيا والمحيط الهادئ: أفغانستان، وباكستان، وبنغلاديش، وبوتان، وتيمور - ليشتي، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفييت نام، وميانمار، ونيبال؛

(د) أوروبا وآسيا الوسطى: أذربيجان، وأرمينيا، وألبانيا، وأوزبكستان، وبيلاروس، وتركمانستان، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وصربيا، وقيرغيزستان، وكازاخستان؛

(هـ) أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: أوروغواي، وغواتيمالا، وكوبا، وكوستاريكا، وهايتي.

63- وعلى الصعيد الإقليمي، واصلت المجموعة المشتركة بين الوكالات الاتصال بالمديرين الإقليميين لمكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي ومع اللجان الاقتصادية الإقليمية لتبادل أفضل الممارسات الناشئة عن أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وواصلت أيضاً تعاونها مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين في سياق الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى.

64- وعلى الصعيد العالمي، نظمت في 21 أيلول/سبتمبر 2021 مناسبة تمهيدية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر كرسست لمجموعة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية. وأفضت هذه المناسبة، التي أطلق عليه اسم "حشد الجهود من أجل مسار جديد للتنمية على الصعيد القطري"، إلى توعية الدول الأعضاء ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين والجهات المانحة بشأن المجموعة المشتركة بين الوكالات.

رابعاً - الاستنتاجات وآفاق المستقبل

65- بعد صدمة كوفيد-19 في عام 2020، تعافت أنشطة التعاون التقني للأونكتاد بسرعة في عام 2021 سواء من حيث الإنجاز أو من حيث تعبئة الأموال. وبلغ مجموع موارد الصناديق الاستثمارية رقماً قياسيماً جديداً قدره 51,2 مليون دولار. وعززت مصادر التمويل الرئيسية، بما في ذلك الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية، دعمها المالي للتعاون التقني للأونكتاد. وفيما يتعلق بالإنجاز، ارتفع مجموع نفقات التعاون التقني ارتفاعاً كبيراً إلى مستوى تاريخي بلغ 46,8 مليون دولار. ويعد هذا الإنجاز إنجازاً بارزاً في الوقت الذي استمرت فيه جائحة كوفيد-19 في التأثير على السفر في معظم عام 2021، مما يدل على القدرة القوية للأونكتاد على التكيف بسرعة مع البيئة التشغيلية الجديدة التي شكلتها الجائحة.

66- ولئن ظلت تتواصل المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى البلدان النامية للتعافي بشكل أفضل من الجائحة، فإن التوترات الجيوسياسية تتسبب أو تؤدي إلى تفاقم أزمة ثلاثية جديدة في الغذاء والطاقة والتمويل تؤثر على العالم النامي، وتتضرر منها أضعف البلدان أشد الضرر. ولمساعدة البلدان النامية على بناء القدرة على الصمود من أجل التصدي على نحو أفضل للأزمات الحالية والمقبلة ودعم جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سيقوم الأونكتاد بتصميم وتنفيذ أنشطة تعاونه التقني بطريقة مرنة ومبتكرة. واستناداً إلى الخبرة المباشرة المكتسبة خلال الجائحة والفهم الجيد لإيجابيات وسلبيات مختلف طرائق التنفيذ، سيستخدم الأونكتاد أدوات الإنجاز الرقمية بطريقة مثلى حتى يظل تعاونه التقني أكثر مرونة وقدرة على الصمود وأكثر كفاءة وفعالية وملاءمة للغرض.

67- ويكتسي الدعم التمويلي المستدام الذي يمكن التنبؤ به والذي تقدمه الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيون أهمية بالغة بالنسبة للأونكتاد لكي يفي بوعده بشأن التعاون التقني. ويدعو الأونكتاد المزيد من المانحين إلى تقديم مساهمات متعددة السنوات تقل فيها الاعتمادات المخصصة، حتى يتأتى للأونكتاد تخطيط وتحسين أوجه التأزر في أنشطته في مجال التعاون التقني على نحو أفضل والاستجابة بسرعة لطلب البلدان النامية. وعلى مستوى الأمانة، سيعزز الأونكتاد تنسيق أنشطته في مجال جمع الأموال، ويوطد أواصر العلاقة بالمانحين الحاليين، ويزيد من توسيع قاعدة مانحيه حتى تتأتى له تلبية المزيد من الطلبات الواردة من الدول الأعضاء في الوقت المناسب.

68- وشهدت سنة 2021 مشاركة فعلية للأونكتاد في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ ولأول مرة، بلغت الأموال التي تم حشدها من خلال آليات التمويل في إطار مبادرة "توحيد الأداء" 1,8 مليون دولار. ولزيادة تعزيز فرص حصول الأونكتاد على التمويل من خلال آليات التمويل هذه التي تتراد أهميتها، سيكتف الأونكتاد مشاركته مع مكاتب المنسقين المقيمين، سعياً إلى زيادة إبراز دور الأونكتاد في الميدان، وتعزيز مشاركته في عملية الأمم المتحدة لتخطيط المساعدة الإنمائية، وتحسين تنسيق جهود الأونكتاد الرامية إلى تعبئة الأموال على الصعيد القطري.